I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 439 مليار ليرة (8.9 في المائة) على أساس سنويّ خلال النصف الأول من العام 2021، ليصل إلى 4,486 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,926 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي الكبير في المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد بقيمة 203 مليار ليرة (14.3 في المائة) وفي الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 173 مليار ليرة (5.6 في المائة). كذلك، شهدت تعويضات نهاية الخدمة تراجعًا بقيمة 37 مليار ليرة (18.1 في المائة) وانخفضت التحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بحوالي 26 مليار ليرة (11.4 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني–حزيران من الأعوام 2019، 2020 و 2021

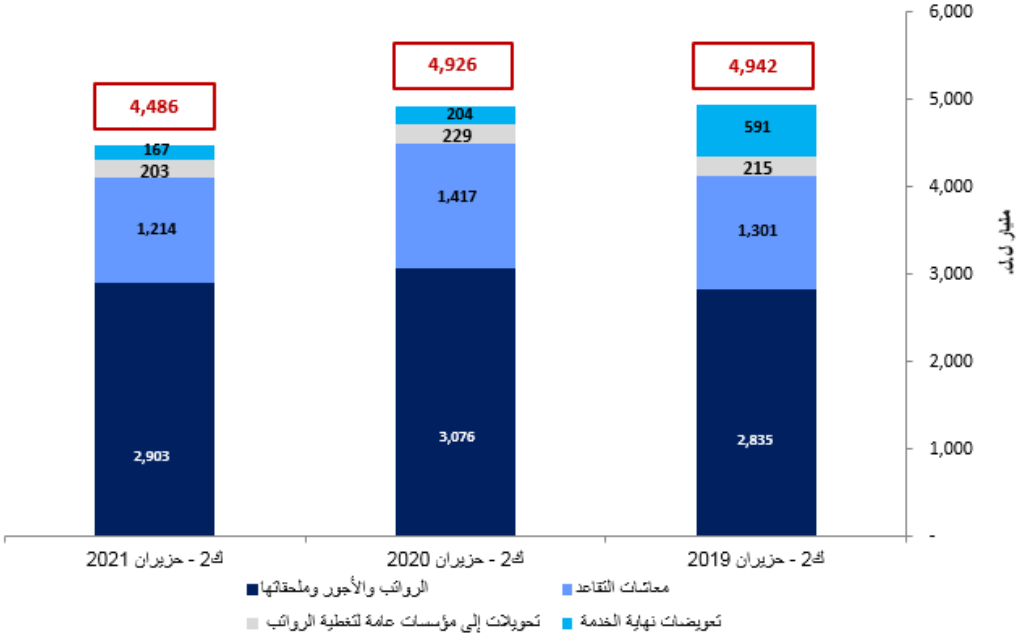

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 73.4 في المائة خلال النصف الأول من العام 2019، قبل أن تتراجع إلى نسبة 71.1 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020[4] وتسجل 71.5 في المائة خلال النصف الأول من العام 2021[5]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] نتيجة الزيادة في قاعدة النفقات، مع تسجيل ارتفاع سنوي بنسبة 2.9 في المائة في النفقات الجارية الأوليّة مقارنة مع إنخفاض بنسبة 0.3 في المائة في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – حزيران 2020.

والرواتب وملحقاتها نسبة 40.1 في المائة خلال النصف الأول من العام 2019، وزادت إلى 47.8 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020، لترتفع إلى نسبة 51.4 في المائة خلال النصف الأول من العام 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 16.3 في المائة و15.3 في المائة خلال خلال النصف الأول من العام 2020 والنصف الأول من العام 2021 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال النصف الأول من العام 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – حزيران 2021:

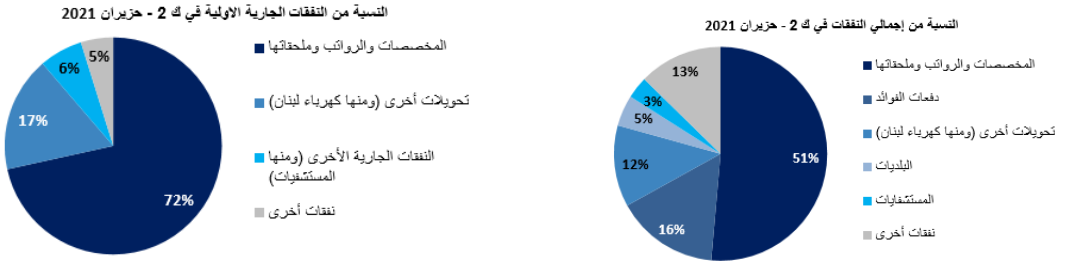

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 174 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 2,904 مليار ليرة[6] خلال النصف الأول من العام 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في التقديمات الإجتماعية بقيمة 127 مليار ليرة (24.0 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 87 مليار ليرة (8.0 في المائة) و42 مليار ليرة (2.4 في المائة) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت المنافع الوظيفية بقيمة 15 مليار ليرة (14.6 في المائة)، مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 12 مليار ليرة (45.4 في المائة) و7 مليار ليرة (25.8 في المائة) على التوالي، مقابل زيادة بقيمة 4 مليار ليرة (7.9 في المائة) في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري. من جهة أخرى، إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور بشكلٍ بسيط بقيمة 5 مليار ليرة (0.2 في المائة)، نتيجة إرتفاع بقيمة 29 مليار ليرة في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري، مقابل تراجع المدفوعات لصالح الجهاز التربوي بقيمة 29 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 76.8 في المائة[7] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال النصف الأول من العام 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.8 في المائة)[8] والمنافع الوظيفية (3.0 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 6.4 في المائة من المجموع.

---

[5] جاءت هذه الزيادة نتيجة التراجع الأسرع في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 9.5 في المائة (656 مليار ليرة)، مقارنة مع انخفاض سنوي بنسبة 8.9 في المائة (439 مليار ليرة) في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – حزيران 2021.

[6] تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

[7] بزيادة عن نسبة 72.3 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - حزيران 2020.

[8] مقارنةً مع نسبة 17.1 في المائة خلال كانون الثاني – حزيران 2020.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.2 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020 إلى 39.9 في المائة خلال النصف الأول من العام 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– حزيران 2020 وكانون الثاني - حزيران 2021

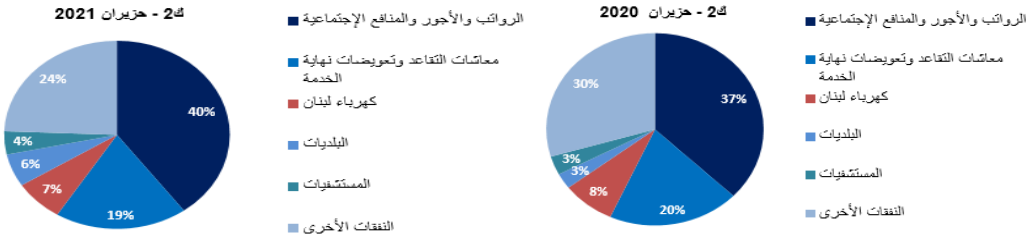

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – حزيران 2020 وكانون الثاني– حزيران 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**1,499**	**1,528**	**50**	**54**	**525**	**398**	**2**	**2**	**,2077**	**1,982**
الجيش	987	993	34	37	304	217	0	0	1,325	1,247
قوى الأمن الداخلي	379	396	13	13	181	138	2	2	575	550
قوى الأمن العام	98	104	2	3	30	33	0	0	130	140
قوى أمن الدولة	35	35	1	1	11	10	0	0	47	45
الجهاز التربوي	**482**	**453**	**28**	**15**	**0**	**0**	**14**	**8**	**523**	**476**
الجهاز المدني 1/	**244**	**249**	**25**	**19**	**2**	**2**	**28**	**16**	**299**	**287**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**146**	**126**	**146**	**126**
الجمارك 3/									**32**	**33**
إجمالي الإنفاق	**2,225**	**2,231**	**103**	**88**	**527**	**400**	**190**	**152**	**3,077**	**2,904**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إرتفعت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بشكلٍ بسيط بقيمة 5 مليار ليرة (0.2 في المائة) لتصل إلى 2,231 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الزيادة في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز العسكري بقيمة 29 مليار ليرة (1.9 في المائة) والارتفاع في مدفوعات الرواتب للجهاز المدني بقيمة 5 مليار ليرة (2.1 في المائة). قابل هذه الزيادة تراجع في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي بقيمة 29 مليار ليرة (6.0 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 29 مليار ليرة (1.9 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 17 مليار ليرة (4.4 في المائة)، وذلك مع زيادة المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 21 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش زيادة سنوية بقيمة 6 مليار ليرة (0.6 في المائة)، بدفعٍ من الإرتفاع الذي بلغ 10 مليار ليرة في مدفوعات الرواتب الأساسية خلال النصف الأول من العام 2021 . أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام، فقد ارتفعت أيضاً بقيمة 6 مليار ليرة (6.5 في المائة)، وذلك نتيجة الزيادة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 6 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 29 مليار ليرة (6.0 في المائة) سنويًا لتصل إلى 453 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب كل من الموظفين الدائمين والمتعاقدين في التعليم الابتدائي بقيمة 18 مليار ليرة و7 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، جاءت الزيادة الوحيدة الملحوظة لتطال مدفوعات الرواتب لصالح الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي، وذلك بزيادة 1.2 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 5 مليار ليرة (2.1 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 249 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.7 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 15.8 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.1 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين إرتفاعًا سنوياً بلغ 7.0 مليار ليرة (18.7 في المائة)، حيث زادت المدفوعات المخصصة لتغطية نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج بقيمة 7 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – حزيران 2020 وكانون الثاني – حزيران 2021

(مليون ليرة)	ك2 - حزيران 2020	ك2 - حزيران 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 –حزيران 2021
وزارة الخارجية والمغتربين	37,261	44,244	**17.7%**
وزارة العدل	39,817	39,480	**15.8%**
وزارة المالية	30,474	30,281	**12.1%**
رئاسة مجلس الوزراء	23,608	23,752	**9.5%**
مجلس النواب	22,112	20,307	**8.1%**
وزارة الاشغال العامة والنقل	15,765	15,547	**6.2%**
وزارة الزراعة	12,506	12,707	**5.1%**
وزارة الصحة العامة	11,302	12,605	**5.1%**
وزارة الداخلية والبلديات	8,838	8,851	**3.5%**
وزارة الدفاع الوطني	8,238	8,222	**3.3%**
اخرى	34,424	33,359	**13.4%**
المجموع	**244,343**	**249,355**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 127 مليار ليرة (24.0 في المائة) ليسجّل 400 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى انخفاض بقيمة 87 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 217 مليار ليرة، إضافة إلى تدني بقيمة 42 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 138 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع طفيف في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 3 مليار ليرة لتصل إلى 33 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 87 مليار ليرة (28.5 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 125 مليار ليرة (65.0 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 24 مليار ليرة (26.9 في المائة).

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 42 مليار ليرة (23.4 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء، نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 28 مليار ليرة (28.5 في المائة)، 4 مليار ليرة (37.2 في المائة) و3 مليار ليرة(6.5 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

من جهة أخرى، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 3 مليار ليرة (11.7 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنة مع النصف الأول من العام 2020، وذلك مع ارتفاع نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 2 مليار ليرة لكل منها.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 21 مليار ليرة لتسجّل 126 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنة مع مبلغ 146 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb